مجلة العلوم السياسيّة

اسم المقال: الطائفية وتداعياتها على بناء الدولة العراقية المعاصرة
اسم الكاتب: م.د. سناء كاظم كاطع
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/120
تاريخ الاسترداد: 2025/05/24 07:45 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسيّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

الطائفية وتداعياتها على بناء الدولة العراقية المعاصرة

م.د سناء كاظم كاطع(*)

المقدمة

لا شك أن أساس قيام الدولة ومؤسساتها المختلفة بالشكل الذي يجعل منها كيان سياسي عام يطوي كيانات اجتماعية متعددة هو المجتمع ذات العناصر البشرية المالكة لحركة الحياة والتاريخ، التي تعد عنصراً أساسياً في تصاعد مستويات الحياة أو هبوطها. وعلى ضوء ذلك، أحتل المجتمع مركز الصدارة في إقامة الدول وتحديد نمط الحياة القائم فيها وعناصره وذا دور في إدامة الحياة واستمرارها أو تدميرها. وكما هو شائع أن تطور المجتمعات والأمم لا يأتي إلا عن طريق عملية توازنية للعناصر المادية والمعنوية لأنه ما فائدة المادة إذا هدمت الروح المعنوية أو أصابها من الشوائب ما أفسدها حيويتها الذي لابد من أن ذلك سيرمي بظلال تبعاته السلبية على الجوانب المادية بالشكل الذي يؤدي إلى انهيار الكيان المجتمعي بأكمله. إن التطرق لقضية الطائفية تثير إشكالية العلاقة بين الأنا والآخر وما هي المسارات المطروحة أمام كل منهما لتأطير تلك العلاقة بإطار الصدام أم الحوار، قبول أو رفض وإقصاء الآخر، ومن ثم تثبيت مكان الأنا والحكم على الآخر فيما أذا أمكن جعله عنصراً فاعلاً في مسيرة الوجود الإنساني، أم إسقاطه وأبعاده عن المشاركة في المسيرة الوجودية. وانطلاقا من أن قضية الطائفية باتت أحدى العوامل الأساسية التي تصعب بل وتغلق الطريق أمام بناء الدولة العراقية، فلنا في سبيل ذلك تقسيم البحث إلى أربعة محاور، يتناول الأول مفهوم الطائفية مع إيضاح الفرق بين مفهومي الطائفية والمذهبية كمحور ثان، في حين يعالج الثالث سمات الطائفية على مستوى الفكر والسلوك، في الوقت الذي يركز المحور الرابع على تقصي أسباب الطائفية في العراق حسب الأدوار الداخلية والإقليمية والخارجية مع وضع عدداً من الحلول للأزمة العراقية.

المحور الأول: مفهوم الطائفية-

في البدء تشتق كلمة الطائفية كمصطلح من كلمة الطائفة التي يمكن حصر معناها بالجانب الاجتماعيالذي يرتكز على البعد الديني والتي غالباً ما توفر للفرد من جراء انتمائه لها ضمان الحقوق مقابل التنازل عن فرديته لها، بناءاً على ذلك عُرفت الطائفة من جانب بعض الباحثين على (أنها التنظيم الاجتماعي الذي تسلكه جماعة دينية مما يحدد هويتها وولائها)، أو(إنها اهتمام مجموعة دينية بممارسة عقائدها وشعائرها وتنظيم كيانها العائلي الاجتماعي)[1]. أو(إنها طبقة اجتماعية مغلقة لا تتاح الفرص لها للحراك الاجتماعي أو الطبقي بين أعضائها لارتباطها بالأبعاد الدينية)[2]. وإذا كانت الطائفة هنا تحدد كتجمع ديني في الغاية والممارسة، إلا أننا يمكن حصر معناها بحقيقة انتماء مجموعة من الأفراد إلى كيان معين (ديني ، اجتماعي) تجمعهم وحدة المبادئ والأهداف والمعتقدات والعادات، هذا الانتماء الذي إما أن يكون انتماء طبيعي حيث ينتمي الفرد إلى طائفة معينة بالفطرة أي حسب انتمائه العائلي أو المحيط الطائفي، أو انتماء مكتسب حينما يحق للفرد تغيير انتماءه (سواء كان اجتماعياأو دينيا وحتى سياسياً). وهكذا فالطائفة كيان مادي حينما تعطي الطائفة معنى مادي لوجود الفرد ضمن إطار معين محدد، أي أن الاعتراف بوجود الطائفة أو الطوائف وانتماء الأفراد في محيطها أمر واقعي لا يمكن تجاهله بل يمكن عدها كيانات واقعية تاريخية. وإذا تساءلنا عن معنى وجود الدولة في ظل وجود هذه الطوائف؟ فيمكن القول أن انتماء الفرد إلى الطائفة لا يشكل عائقاً أمام انتماء الفرد إلى الدولة في الظروف الاعتيادية[3]، بمعنى آخر أن انتماء الفرد لطائفة معينة لا يلغي انتماءه إلى الكيان المجتمعي الأكبر بل على الأكثر تكون مفاهيم الوطن، الدولة ، حاضرة لديه من خلال إحساسه أن انتمائه الطائفي لا يتجاوز انتمائه الأكبر بل أن الإطار الأكبر المعبر عنه بالوطن والدولة هو الذي يضم طائفته، وهذا يعني أن الحلقة المجتمعية الأصغر تبقى لدى الفرد مرتبطة بالحلقة الأكبر الأهم. إلا أنه لابد من ذكر مسألة مهمة وهي أن انتماء الفرد إلى طائفته سيزداد أهمية بالنسبة إليه في فترات ضعف الدولة المركزية وحدوث الاضطرابات الداخلية أو

(*) كلية العلوم السياسية/جامعة بغداد

الخارجية الأمر الذي يضع هذا الانتماء بشكل وإطار آخر ممكن التعبير عنه بـ (الطائفية) وهي موضوع بحثنا هنا.

تسمى الطائفية في اللغة الإنكليزية بـ(sectarianism) نسبة إلى(sect) وهي الطائفة أو الفئة[4]، وفي اللفظ العربي استخدم بعض الكتاب والباحثين العرب لاسيما اللبنانيين كلمة (طوائفية) نسبة إلى الطوائف وإشارة في ذلك إلى وضع أو مجتمع تتعدد فيه الطوائف بل وتسود بينها النزعة الطائفية كما هو الحال في لبنان[5]، وتعرف الطائفية على أنها تتجسد حينما يستيقظ في الإنسان وعي استقلاليدينه أو عقيدته تحت دوافع صحيحة أو غير صحيحة تجعله يسلك مسلكاً سلبياً تجاه من لا يشاركه دينه أو عقيدته[6]، والطائفي تكاد تكون أبعد من مجرد خطاب ديني أو قراءة خاصة لفهم النص المقدس، لأن الفرد مهما كان موقفه من الدين أو درجة التزامه بطقوسه أو حتى معرفته بتفاصيل عقيدة طائفته، يجد الملجأ في طائفته الخاصة في ظل غياب الدولة المركزية وتصاعد حالة جدل صراعية بين الطوائف تقوم على إلغاء الآخر واستئصاله[7].

والصراع هنا سيكون صراعاً ناجماً عن الاختلاف الطبيعي في العقائد والرؤى الذي سيتفاقم إلى إحداث أزمة بين الجماعات المختلفة يصل بها الأمر إلى حد الاقتتال والاستئصال ومن ثم انهيار النظام الاجتماعي بأكمله الذي من الطبيعي سيؤدي بالدولة إلى التفكك، ولذلك يمكن القول، أن أفدح الصراعات هو الصراع المجتمعي المتميز بسيادة الانتماءات الضيقة القائمة على أسس عائلية وعرقية وطائفية لما يؤسس عليها من الولاء الخاص لهذه الأطر المجتمعية على حساب الولاء الوطني[8]. إن الخوض في مفهوم الطائفية يجعلنا نكتشف اختلافات واضحة المعالم بينه ومفهوم الطائفة، ممكن أبرازها بعدد من النقاط:-

أولا: الطائفية في (الأعم الأغلب) تعني الانتماء إلى طائفة غالبا ما تكون تلك الطائفة دينية، وعليه فالطائفية تحاول إلغاء أي مفهوم لانتماء الفرد السياسي والاجتماعي في مقابل إبراز انتماءه الديني-أو المذهبي.

ثانيا: غالباً ما تحرص الطائفية على إثارة الإحساس الديني – المذهبي للفرد كونها تعبر عن شعور الفرد وإحساسه الذي يقدح لديه حينما تتوفر الظروف لذلك. وهذا يعني عدم ظهورها في كل الأوقات (وربما يعد هذا السبب الأساسي الذي تركن إليه السياسة لاستخدام الطائفية أداة لها حينما تريد ذلك).

ثالثا:إن الفرد لا يتحول إلى شخص طائفي إلا أن تتحول قضية انتماءه من انتماء لطائفة إلى ولاء لها بشكل يؤثر على غيرها من الولاءات الأخرى المهمة، فمثلا حينما يتقدم ولاءه لطائفته على الولاء الوطني، يخلق مردودات سلبية على الدولة ومؤسساتها من حيث تنظيمها وإدارتها حينما تسود مفاهيم المحسوبية والمنسوبة على حساب الكفاءة ،وعلى تماسك النسيج الاجتماعي حينما تؤدي إلى زيادة الفجوات بين أفراد المجتمع حينما تسود مفاهيم الإقصاء والإبعاد. إذا كانت الديمقراطية طريقاً يؤدي إلىبناء الدولة الحديثة فأن الطائفية طريقاً يؤدي إلى تقويض أسس تلك الديمقراطية بالشكل الذي يمنع من ثم بناء الدولة. وإذا كانت الديمقراطية عملية تسعى إلى مشاركة جميع الأفراد كمواطنين في الحياة السياسية ، فأن الطائفية تلغي وجود الوطن ذاته الذي يعني الصيرورة والهوية والخصوصية والانتماء الذي يربط أمة من الأمم بإقليمها الوطني وكيانها الرسمي[9]، إن سيادة النظام الطائفي سيغَيب بلا شك الوطن عندما تستثمر وتستغل قوى طائفية تعقيدات ما يمر به البلد لتحل نفسها محل الوطن فتلغيه بما فيه من خلال دخولها في صراع أبادي مع جميع المكونات التاريخية للوطن[10]،الأمر الذي يؤثر من ثم على وطنية الفرد وولاءه فبدلاً من أن يشعر الفرد بانتمائه إلى وطنه سيذيب في انتمائه الضيق وسيتحول ولاءه الذي يعد من أساسيات التكوين الذاتي للأمم والجماعات إلى ولاء لطائفته، هذا الولاء الذي يلعب دوراً أساسياً في تشكل الدولة، انطلاقا من أن محور ووجهة الولاء تلعب دوراً حاسماً لجعله أداة بناء أو هدم للجماعة ذاتها. وبهذا الشكل تلعب الطائفية دوراً في تعزيز الولاءات الضيقة التي ستصادر الولاء والانتماء الوطني[11]، وإذا كانت التعددية شرط من شروط الديمقراطية فأن الطائفية تغير الاتجاه الصحيح لمبدأ تعددية المجتمعات الذي من المفترض أن المجتمع ألتعددي المكون من جماعات بشرية مختلفة تتعايش فيما بينها تحت سلطة تنظيم سياسي مشترك في حين أن هذه التعددية قد تمزق النسيج الاجتماعي وتثير النعرات

الطائفية بالشكل الذي يجرد وجودها من أي عملية خلق كيان مترابط مستقر من خلال خلخلة النمو الصحيح للعلاقات الاجتماعية بين الأفراد بما يتجاوز العلاقات الطائفية[12] ولابد من القول أن الطائفية لا علاقة لها في الواقع بتعدد الطوائف والأديان إذ من الممكن أن يتسم المجتمع بسمة الطوائف الدينية أو الأثنية من دون أن تكون محصلة ذلك نشوء دولة طائفية تؤدي إلى تقديم الولاء الطائفي على الولاء الوطني ومن ثم إخراج الطائفية من كل ماله علاقة بواقع متعدد الطوائف[13] إلا أنه من الضروري استناد هذه التعددية المجتمعية إلى قضية التجانس لخلق من ثم تعددية متجانسة لكافة الطوائف والأديان والقوميات المتعددة[14].

المحور الثاني:- الفرق بين مفهومي الطائفية والمذهبية

لا يخفى على أحد أن هناك العديد من البراهين الدينية ونصوص الآيات القرآنية الصريحة التي أشادت بالتنوع وأقرت التباين واعترفت بالاختلاف كظواهر طبيعية، طالما أن البشر يختلفون في فهمهم ومدركاتهم العقلية ووعيهم للمصالح مما يجعلهم ينجذبون بدرجات مختلفة للأفكار والمذاهب[15]، ومن أبرز هذه الآيات(﴿) يونس آية / 19،و(﴿) الحجرات آية/13، و(﴿) الشورى آية/8، ومع أقرار الإسلام للاختلاف الذي لا يمكن أن يأخذ معنى التشريع للفوضى أو تركيز الفردية الضيقة[16] وتأسيس الرؤية الإنسانية الرافضة للتمييز العنصري والاستعلاء القومي بين الأقوام انطلاقا من أن التنوع لا يعني التنافر الإنساني المطلق، ولا يعني النفي الوجودي المتبادل، وإنما يعني ضرورة الاعتراف بالتعدد والتنوع، تصبح الطائفية كظاهرة ماثلة في معظم المجتمعات المعاصرة الناتجة من حالات التعصب الديني أو المذهبي أو السياسي التي تتضح بشكل أكثر عندما يتم ارتباط الفرد بجماعة معينة يذهب إلى حد الجد في نصرتها والانغلاق على مبادئها. على الرغم من ورود البعض أن الفرق واسع بين الطائفية والمذهبية عندما بينوا أن الطائفية تنطوي في تفضيل جماعة ومصالحها وارتباطها بالواقع الذي يسعى الفرد الطائفي فيه إلى تملك القدرة والسلطة والامتياز الدنيوي، في حين أن المذهبية ترتبط بالمذهب وفكرته والتمحور حول الفكرة والقيم والعقيدة[17]إلا أن أبرز ما يجمع كلا المفهومين هو ارتباطها بالدين، فالطائفية حينما تظهر كمشكلة وقضية تحرك المحيط الواقع سلبياً فلا تكون إلا بصورة ارتباطها بالدين فلا طائفية في غير الدين على الرغم من عدم اشتراط التدين على من يمارسها ،لأن الدين من الطبيعي أن يستغل من جانب جماعة معينة (على الأغلب دينية) لتحقيق مآرب أقرب ما يمكن أن تكون سياسية محضة . أما المذهبية فترتبط بالدين لأنه بعد فترة النبوة ظهرت العديد من المذاهب الإسلامية تلبية لحاجات الأمة المتجددة على ضوء النصوص الشرعية، حيث فتحت المذاهب الباب لقضية اجتهاد الأمة في العديد من المسائل التي لا نص صريح بشأنها، ومثلما وجدت في العالم أديان عديدة فقد صفت المذاهب المتعددة إلى جانبها، أي أن نشوء المذاهب في الإسلام حسب رأي أحدهم[18] كان طريقا لابد منه لكي تشتق الأحكام من القرآن والسنة اشتقاقا صحيحا لا يقوى عليه ولا يحسن السير فيه غير علماء بلغوا مرتبة الاجتهاد. أذن فنقطة انطلاق كل من مفهومي الطائفية والمذهبية الصريح (غير المشوه بفكرة ضالة أو سلوك متعصب هو الدين).

من خلال ماتقدم يأخذ مفهوم الطائفية الجانب السلبي حينما يتطيف الفرد في فكرته وسلوكه إلى حد إقصاء الآخر، في الوقت الذي تبقى المذهبية تأخذ الجانب الإيجابي لأنه انطلاقا من الواقع لا

يوجد شخص ينتمي إلى دين معين إذا لم يكن ينتمي إلى مذهب معين من مذاهب دينه، إلا أن المذهبية قد تنحرف بالفرد عن طريقها الصحيح فتأخذ الصفة السلبية حينما" يتحصن إتباع كل مذهب في خندق مذهبهم ويعبئون أفرادهم تجاه الآخر وتسود حالة التشنج والعداء ويكون هناك قطيعة وتنافر"[19]، ويقوم أتباع كل مذهب باضطهاد خصومهم من المذاهب الآخر إلى أن يتصاعد الأمر بهم إلى حدوث صراع داخلي، وبذلك تأخذ المذهبية سمة الطائفية في اتسامها بالتعصب فتصبح كأنها مرادفة لها، وهنا لا يكون اختلاف بين الطائفية والمذهبية . من الشائع أن الآراء قد تذبذبت حول قضية التمذهب بمذهب معين، ففي الوقت الذي يرى البعض أن حالة التمذهب التي يعيشها المسلمون لا يمكن عدها صحيحة نابعة من صميم الدين، وإنما حالة سلبية لا بد من مواجهتها وتخطيها بكل السبل[20]، نجد أن البعض الآخر يرى في اللامذهبية أخطر بدعة تهدد الشريعة الإسلامية بل وتهدد وحدة المجتمعات الإسلامية وتماسك الفئات الفكرية والدينية فيها[21]، بل إن الدعوة إلى الانخلاع عن المذاهب – اللامذهبية- مستحيلة التحقيق من الناحية العملية، أنها لا تعدو أن تكون نداء يردده بعض الحالمين[22]، وفي حقيقة الأمر أن الإسلام أقر رؤية واضحة "بشرعية التنوعات بين الأقوام والقدرة على استيعابها والتغلب على الجوانب المذهبية والطائفية لانتماء المسلمين حيث شاعت رؤية فقهية ترى أتساع الإسلام لجميع المذاهب وشرعية التدين بأي مذهب"[23]. ومن ثم فلا خوف على الفرد والمجتمع من انتماءه المذهبي حينما يزعم الفرد أن مذهبه الذي ينتمي إليه هو الحق من بين كل المذاهب التي يشتمل عليها دينه[24]، ولكن حينما يتحول الانتماء لمذهب ما إلى تعصب أعمى له سوف لا يخلو من بناء حواجز عالية ومتباعدة بين الأفراد بالشكل الذي تجعل كل فرد في حالة استعداد واستنفار دائم لمواجهة الآخر المختلف دون وجه حق، ولذلك أخذ احد المفكرين الإسلاميين يربط بين المذهبية والطائفية حينما يتخندق المذهب داخل الطائفة بل وميز بين المذهبية الطائفية والمذهبية الفكرية حينما أكد أن " المسألة هي أن المذهب تحول عندنا في معناه الضيق إلى شئ في الطائفة لا شئ في الفكر، نحن ندعو إلى المذهبية الفكرية لا إلى المذهبية الطائفية ، لأن المذهبية الطائفية تخلف والمذهبية الفكرية غنى وانفتاح يقود إلى الحوار" [25]، واستنادا إلى الأسس التي أرساها الإسلام من التعارف وطبيعة الاختلاف والتنوع ومبدأ التسامح مع الآخر ورفض مذهب الصراع والتقاتل كوسيلة لحل التناقضات بين فرقاء التعددية، أجمع العديد من المفكرين على ضرورة تحطيم حواجز التعصب بين أهل المذاهب في ظل الإسلام مع احتفاظ كل بمذهبه، مؤكدين أن المذهبية المتعصبة هي بدعة بل هي قنطرة اللادينية معتبرين الالتزامبالمذاهب أمراً من الدين بالنسبة إلى كل من لم يبلغ مرتبة الاجتهاد[26].

المحور الثالث- سمات الطائفية:

لابد من الإقرار أن قضية الطائفية لا يمكن أن تعزل الفكر عن السلوك أو السلوك عن الفكر، بل أنها تشمل كلا الفكر والسلوك، فهناك فكر طائفي إلى جانب السلوك الطائفي. على أساس ذلك، كان من الواجب حين الإقدام لطرح سمات الطائفية أن يتم طرح سمات كل من الفكر والسلوك الطائفي على حدة.

أولاً - سمات الفكر الطائفي:- أبرز هذه السمات هي:-

1- تلبيس فكر الطائفة لباس الحقيقة الكاملة التي لا يمكن أن توجد في فكر آخر يحمله غيرهم من الإفراد والجماعات بالشكل الذي يجعل باطل طائفته حقا وحق الطائفة الأخرى باطلا.
2- تأطير الفكرة بهالة القداسة أي (قدسية الفكرة) التي يملكونها.
3- عدم إيجاد أو البحث عن آليات للحوار مع الآخر على أي مستوى كان، وهذا يعني إغلاق باب الحوار في وجه الآخرين المختلفين معهم فكريا وإبراز كل مفهوم يناقض قضية الحوار.
4- تغييب الآخر على أسس طائفية بالشكل الذي ينهي لدى الفرد الطائفي حكم العقل[27].
5- تركيز حامل الفكر الطائفي على النقاط المختلفة مع الآخر أثناء الجدال وغيره من مواضع التقابل أكثر من النقاط المشتركة.

6- سيادة ثقافة التطرف وعدم التسامح ، وهي الثقافة التي تتميز بميزتين أساسيتين ، أولهما- افتراضها امتلاك الحقيقة المطلقة وثانيهما- إبراز كل أسس الثقافة الإقصائية لمن خالفها فهي لا تحترم الرأي المخالف ضمن الدائرة الفكرية الواحدة وضمن المذهب الواحد، كما أنها ثقافة تميل إلى التحريض والتكفير دون التفكير في عواقب ذلك السلبية[28] .

وهذه السمات بمجملها تدل على أن الفكر الطائفي فكر منغلق على ذاته، رافض لوجود الفكر الآخر المختلف معه ومنع محاولة إيجاد أية أرضية للتعايش أو التلاقي معه.

ثانيا: سمات السلوك الطائفي :أبرزها:-

1- **التعصب:-** بدون شك، أن الشخص الذي يحمل فكراً يتسم بكل تلك السمات التي سبق وأوردناها أعلاه لابد أن يفرز نتائج سلبية تنعكس على ارض الواقع حينما يتحول ذلك الفكر إلى سلوكيات وممارسات لا تخرج عن نطاق ومسالك التعصب مع الآخرين. حيث يتعصب صاحب الفكر الطائفي لآراء ومنطلقات طائفه مصراً أنها الحق دون غيرها الذي يجب إتباعه والتمسك به متناسياً من أنه قد وضع نفسه داخل إطار حال بينه وبين إتباعه الحق، نتيجة الجمود على أفكار معينة دون السماح بنفاذ أية فكرة أخرى حتى لو كانت الحق ذاته[29] أن سلك مسالك التعصب مع الآخرين لابد أن يسقط صاحبه في بحور العصبية الفتاكة التي تفتك بالفكر فتحول الاختلاف الفكري إلى مناخ لتبادل الأحقاد، كونه سلك مسلك الانغلاق على الذات الذي يلغي العلاقة بالآخر أياً كان انتماءه . بل يصل الأمر به إلى التشدد في السلوك إلى حد الغلو في غير موضعه وإساءة الظن بالآخر وتأثيمه الذي قد يصل الأمر به إلى حد التكفير والتقتيل بقوة السلاح المادي الذي يصاحب الفاعل ثقة عالية بالنفس مع إعطاء عمله صفة القدسية أيضا[30].

2- **العنف والعنف المضاد:-** إن من معطيات التعصب الطائفي أن يلجأ الشخص الطائفي إلى إفراز ثقافة القتل وممارسة الإبادة وانتهاج سياسة عملية لذبح الطائفة الأخرى[31] بعبارة أخرى،أن الفرد الطائفي المتحجر المنغلق قد يسلك سلوكاً مادياً من خلال ممارسة العنف ، وهو طريق يتم سلكه حينما يعجز الفرد عن أقامة أي نوع من التفاهم والإيصال مع الآخرين فيلجأ إلى العنف لإثبات وجوده وفرض قيمه، إذ أن استخدام العنف في غير موضعه يبين ضعف الفرد أو جماعته في التواصل والاندماج بشكل سليم في المجتمعات البشرية بل وفقدان القدرة للتفاعل مع الآخر[32] ولا يمكن تجاهل أن ممارسة العنف من جانب أصحاب الفكر المنغلق لابد سيترك بصماته على الطوائف الأخرى لينتج ما يعرف بـ(العنف المضاد) الذي يكون رد فعل أكثر مما هو فعل ومن ثم إغراق المجتمع في أتون الحروب الأهلية التي لا يجلب سوى الدمار لأهلها.

المحور الرابع- أسباب الطائفية في العراق:

إذا كانت الطائفة والمذهب حقيقة من حقائق انتماء الفرد الطبيعية، فما الذي يحول ذلك الانتماء من طابعه الإيجابي إلى طابع محمل بفكر وسلوك سلبي فيؤدي إلى إرساء واقع فوضوي ملئ بالتحارب والتنازع بين أفراده؟ وإذا كان العراق بلد فسيفسائي التكوين أي متنوع الطوائف والأعراق ،فما الذي حدا بهذا التنوع أن يتخذ من الصراع المؤدي لإقصاء الآخر وسيلة لإثبات الوجود، بدلاً من أن يكون كُلاً متجانساً في أطار الدولة العراقية التي من المفترض أن يسعى إلى قيامها وتعزيزها وإثباتها في ظل كل الظروف التي مرت بها. للإجابة على ذلك لابد من تقسيم المسببات حسب أدوارها التي لخصناها بثلاث أدوار رئيسية هي:-

أولا:الدور الداخلي :-

1- من المعروف أن العناصر الاجتماعيةمثلما يمكنها أن تلعب دوراً إيجابياً في بناء الدولة يمكنها أيضاً إعاقة عملية البناء حينما تلغي دور العقل في التصرف، والواقع العراقي الحديث والمعاصر قد أفرز جماعات مختلفة اختلفت في الرؤى وعلى الرغم من أن الاختلاف مظهر طبيعي في الاجتماع الإنساني بل هو الوجه الآخر لواقع التعدد، وأن الأصل في الحياة هو الاختلاف،إلا أن الجماعات المختلفة المكونة للكيان الاجتماعي قد يؤدي بها التنوع والتعدد إلى اختلاف حاد في قضايا مهمة لا يصلون معها إلى إيجاد أية حالة من التفاعل والتعايش وقبول كل منهما الآخر بل يبنون جسور عالية من عدم الثقة

بـالآخر ووجـوده التـي تصـل بهـم إلـى ضـرورة حذفـه والاسـتفراد بكـل مكونـات الكيـان وحقائقه[33]، لقد خطت الكثير من الجماعات في الساحة العراقية للتطرف فكراً وللعنف ثقافة وللإقصاء منهجاً . ولا يمكن تجاهل حقيقة أن ممارسة العنف من جانب بعض الجماعات لابد من أن يترك بصماته السوداء على الجماعات الأخرى لينتج عنف مضاد في مقابل عنف وهو العنف الذي سبق أن ذكرناه بأنه رد فعل على ممارسة العنف.

2- تحميل تراكمات النظام السابق السلوكية الواقع العراقي الجديد في بناء الدولة، من حيث تغييب مفاهيم حقيقة الانتماء وفق حقوق المواطنة وإبراز سلوكيات استندت بالدرجة الأولى على أسس طائفية لتحرم العديد من قطاعات المجتمع العراقي من حقوقهم التاريخية في شراكة الوطن الواحد ، الأمر الذي ولد لدى هذه القطاعات شعوراً بالضعف والاغتراب الوطني ومن ثم العودة إلى الذات المذهبية، لذلك عزا عدد من الباحثين[34] سبب تصاعد الصراع الطائفي إلى عجز النظام الحاكم في إدخال معايير الانتماء والمواطنة إلى عقول وقلوب المواطنين وبناء سياسة المشاركة والحوار، الأمر الذي دفع بشكل طبيعي إلى انهيارا لمجتمع والدولة بعد سقوط النظام وعودة أفراد المجتمع إلى ذواتهم المذهبية . هذا إلى جانب إتباع النظام السابق لسلوكيات التضييق والتهميش لقطاعات كبيرة من المجتمع وتحجيمها من أن تكون مكون أساسي داخل المجتمع العراقي وحرمانها من الاندماج في المكون الأكبر (الدولة)، الأمر الذي خلق لدى هذه القطاعات ردود فعل من الانكماش والانطواء على الذات دون الآخر الذي يصاحبه تمسك غير طبيعي بانتماءاتهم الفرعية والمذهبية .ولا نبتعد عن الحق كثيراً ذا قلنا أن السياسة لعبت وما زالت تلعب دوراً كبيراً في إفراز الطائفية بالمجتمع العراقي حينما أستخدم النظام السابق سياسة التمييز الطائفي بين فئات المجتمع، فالتمييز الطائفي وليس الانتماءلطائفة هو ما يجعل الإنسان طائفياً، وهذه السياسة هي التي يتم من خلالها استغلال جماعات فئوية طائفية للدين والمذهب محاولة تدمير ركائز وقيم المجتمع والدولة[35]، ولا يمكن تجاهل الدور الأساسي الذي أتخذه النظام السابق في إخراج أجيال طائفية بالمعنى المذهبي حينما أتبع النهج الطائفي في كافة المجالات لتسود الثقافة الأحادية المنغلقة على الآخر[36] فكان التعليم المجال الأساس في أتباع ذلك النهج الطائفي من خلال مناهج الدراسة التي صبت على اتجاه واحد ونمط معين من الدراسات متجاهلة سائر الاتجاهات والمذاهب الأخرى، الأمر الذي أدى إلىبناء جيل طائفي معبأ فكرياً ونفسياً ضد كل ما يخالف اتجاه السلطات العام ، أي جيل ذا فكر منغلق وعقلية ضيقة متجاهلة الرأي الآخر والوقوف بالضد إلى كل ما لايوافق فكره. لذلك يمكن القول أن من جملة ما يحصل الآن على الساحة العراقية هو نتيجة حتمية لمشاعر التقديس التي امتلكتها الذات الحاكمة، التي زادت من مغالاتها في أحكام السيطرة والاستبداد لينتج حالات متطرفة من اللامساواة في الحقوق والواجبات بل نتيجة لذلك التعمد في عدم بناء دولة مواطنين فلم ينتج ذلك إلا ثقافة تتغذى على الإحباط وتقف دوما على خط التماس الطائفي ليخلق على أثرها حالات متعددة من الإخفاقات في بناءها لاحقاً.

3- لقد تجسدت الطائفية السياسية بعد سقوط النظام السابق بشكل أكثر وضوحاً من خلال وجود جماعات سياسية متواجدة ضمن إطار الدولة ما زالت تتطبع بطابع طائفي وعشائري وقومي، بمعنى آخر أن ما أوجدته الساحة العراقية السياسية المعاصرة من تحالفات وتحزبات طائفية عرقية ألغت أية أمكانية لظهور منافسة سياسية حقيقية بعيداً عن انتماءاتها الضيقة التي ستقضي على أية صيرورة مجتمعية ووطنية حقيقية[37].

4- أفرز واقع التعدد السياسي الجديد على الساحة العراقية بعد سقوط النظام السابق الكثير من المنظمات والأحزاب التي أغلب قياداتها قد دخلت في العملية السياسية طلباً في منافع ومصالح متعددة منها ما أدى إلى التقدم بخطى إيجابية نحو بناء الدولة ، ومنها ما خفي وما زال آثار سلبية على هذا البناء ، ويمكن تلمس تلك الآثار الإيجابية والسلبية منذ الأيام الأولى من الدعوة للانضمام إلى العملية السياسية التي وضحت تجاذبات بعض قيادات الكيانات السياسية التي

تتحدث بلسان بعض فئات المجتمع العراقي وتوجيههم نحو عدم المشاركة حيناً والمشاركة حيناً آخر، مؤكدة على اتخاذ دور الفيتو المعيق للعملية السياسية حتى مع دخولها لممارسة العملية السياسية هدفاً منها في الدخول إلى الحكومة لتتخذ دور المعارض ليست من خارج الحكومة وإنما من داخلها لعرقلة المسيرة بصورة أكبر.

ثانيا- الدور الإقليمي- هناك عدد من نقاط نبرزها في هذا الدور منها:

1-انطلاقا من أن الموضوع الديني تم ومازال توظيفه لشرعنة المطامح السياسية واستخدامه كعامل أساسي في البناء والتدمير معاً، فقد كان العنصر المذهبي ولا يزال أحد العوامل المستخدمة لصنع السياسة واتجاهاتها ومصالحهاومثلما لعبت الحكومات سابقاً دوراً في تغذية الانقسام العقيدي[38]،فأن هذا الواقع لايزال جارياً حتى مع دخولنا القرن الحادي والعشرين، بل أخذ يلبس حُلة جديدة أبرزت أحداثه قضية الطائفية نتيجة ما جلبه هذا القرن من مفاهيم أخذت تطرح بشكل أكثر إصرارا كقضية الديمقراطية التي قلبت الخارطة الديمغرافية واستحقاقات كل فئة منها، فهذا (فالي نصر- خبير شؤون الشرق الأوسط وعضو مجلس العلاقات الخارجية في نيويورك) يعترف بأن العديد من الأنظمة في منطقة الشرق الأوسط كانت تمثل بهويتها المذهبية أقلية ضمن المجتمع على الصعيد الديمغرافي وعندما بدأت خطوات تغيير الأنظمة في المنطقة على أسس ديمقراطية ، أحدثت توتراً مذهبياً بسبب الطبيعة الديمغرافية لهذه الدول [39]. كل ذلك أربك منطقة الشرق الأوسط الذي أنتج محاور وأستقطابات طائفية على مستوى الخطاب السياسي الرسمي للدول العربية والمواقف العملية كونهم يدركون" أن السياسة بمفهومها المجرد لا تحرك عواطف الجماهير بقدر ما تحركهم عناصر الطائفة ، لذلك يحاولون أن يعطوا الجو السياسي شيئاً من الالتهاب العاطفي الذي تتكفل به الأحاسيس الطائفية "[40]. وهكذا تصاعدت موجات الطائفية وتوسعت من إطارها المجتمعي في دولة ما إلى الإطار الإقليمي –الدولي الذي أصبحت ملامحه الآن واضحة لكل متابع للحدث السياسي المعاصر.

2- ونحن نتحدث عن الدور الإقليمي، كان من المفترض بعد سقوط النظام السابق أن تبلور الحكومات العربية سياسات واقعية للتعامل مع التغير الحاصل في الساحة العراقية بشكل تساعد ساسته الجدد في الخروج من الأزمات المتعددة التي أغرق العراق فيها ليكون قاعدة للّم شتات جميع مكونات المجتمع العراقي ودفعه نحو بناء ذاته في إقامة حكم دستوري ديمقراطي مدني مبني على أساس عقد سياسي اجتماعي جديد يضم كل العراقيين .إلا أن الواقع أفرز مواقف عكس ما كان يأمله العراقيين، فلقد تعالت أصوات غالبية أنظمة الدول العربية في إقامة الديمقراطية في العراق وبرزت مقولات عديدة من جانبها بيّنت النفس الطائفي لدى معظمهم ، كما شنوا حملات إعلامية تشويهية للوضع العراقي .فضلاً عن دعم البعض لفكر متشدد مثل الحركات السلفية الجهادية التي كان لها رد فعل كبير لما حصل من تطورات في العراق والتي أدت إلى تأزيم الوضع العراقي الداخلي، هذا إلى جانب أن أحد أهم أسباب سوء الأوضاع بالعراق والتأخر في بناء الدولة العراقية هو تطييف العلاقات الإقليمية عبر خلق محاور إقليميةتعتمد الهوية الطائفية أساساً لها[41] وهكذا تجلت العقلية الطائفية السياسية والنظرة الدونية للمختلف الآخر مذهبياً راسخة في أذهان معظم صناع القرار السياسي العربي ومثقفيهم. وما قرار القذافي بمقاطعة قمة الرياض العربية في 2007/4/4 إلا خير مثال على ذلك حينما أكد أنها قمة تحدث انقساما بين المسلمين مصرحا بالنص (لن أشترك في مؤامرة تشق الإسلام وتحوله إلى إسلاميين، إسلام شيعي وإسلام سني)[42].

ثالثا- الدور الخارجي : نحن نمسك صلب الحقيقة إذا قلنا أن السياسةلعبت وما زالت دوراً كبيراً في إفراز الطائفية بالمجتمع، لاسيما إذا وجد من له الإمكانات القصوى لتحريك ذلك من مركز القوة. انطلاقا من ذلك لا يمكن فصل أزمة العراق الراهنة عن السياسات الأجنبية المتبعة فيه والتي أثرت بشكل طبيعي على مقومات التعايش الوطني سواء منخلال انتهاجها نظام محاصصة طائفياً وعرقياً

ألغى معه كل مقومات المشترك الوطني أو من خلال استخدامها بعض الجماعات والطوائف ضد البعض الآخر بحجج متعددة.
ومن الطبيعي أن متغيرات العصر ومفاهيمه المطروحة من جانب الطرف الأقوى على الأطراف الأخرى لابد من أن يترك آثاراً سلبية على تلك الأطراف منها . أن محاولة الولايات الأمريكية عولمة بعض مفاهيمها من حقوق الإنسان والديمقراطية وتنمية الشعوب ما هو إلا خطاً للسير نحو التدخل في شؤون غيرها من الدول ، بل أن محاولة هذه الشعوب تطبيق الإصلاحات السياسية من ممارسة الديمقراطية أفرز واقعاً أنهكها بدلاً من أن يسندها ويدعمها ، ففي العراق وبعد الخروج من نظام شمولي طاله لأكثر من أربعة عقود ثم الدخول في مرحلة جديدة تبدأ بممارسة الديمقراطية وهو البلد الحديث التجربة بها كانت لابد من أن تنحرف هذه الديمقراطية عن مسارها الصحيح لتفرز اتجاهات طائفية أي محاصصات انعكست سلباً في إعطاء مؤشرات سليمة لتطوير بنية العراق السياسية والاجتماعية والثقافية تطوراً حقيقياً . لما صاحبها من تنازع مصالح القيادات للكسب السياسي، هذا إلى جانب ما أفرزته الديمقراطية من خوف متصاعد لدى دول الجوار من نقل النموذج العراقي إلى أراضيها فتكون الديمقراطية الكارثة التي طالت كراسي الزعماء.

حلول الأزمة الطائفية العراقية :

يمكن وضع عدداً من الحلول الإيجابية للأزمة الطائفية في العراق، ومن هذه الحلول:-

1- القيام كمرحلة أولية بحملات واسعة تنضم من قبل الجانب الشعبي الذي يمثله أعيان العشائر المختلفة مدعوماً بجهد رسمي منظم عالي المستوى لإشاعة معايير ومفاهيم حقائق الوجود الطبيعي المبني على التعدد والتنوع والاختلاف مستمدين ذلك من أسس الرؤية الإسلامية الإنسانية الرافضة للتمييز العنصري والاستعلاء القومي بينهم للتوجه نحو انتهاج مبدأ الوحدة مع الاختلاف والتباين في إطار الوحدة الذي يكفل من قبل جميع الأطراف في بناء موقف محدد وواضح وموحد للبحث بصورة جدية عن سبل وآليات لبرمجة الاختلاف نحو صيغة التعايش بدلاً من التنافر.
2- توافر النية الصادقة لدى كافة المنضمين للعملية السياسية أو الحكومة في تأسيس دولة فوق الطوائف تقف موقفاً حيادياً من الدين والمذهب .
3- أيضا كمرحلة أولية تفعيل دور العشائر الجدي بأطرافها المختلفة السنية منها والشيعية بالتنسيق الرسمي معها في إرساء أسس المصالحة الوطنية ورمي كل من بيده سلاح يستخدم ضد الآخر.
4- إقرار كافة الإطراف الداخلة في الحكم أن جوهر الأزمة العراقية سياسية تتمثل في أزمة حكم لابد أن ينشأ بصورة صحيحة على أنقاض الحكم السابق وفق معطيات وأسس مشتركة لتتولد لدى الجميع يقين تام بالحاجة إلى الديمقراطية الصحيحة التي تضع كل حسب مكانه الصحيح والذي من خلالها يمكن تحقيق العدالة والمساواة في توزيع الثروة الوطنية وتقليص الفجوات الواسعة بين الأطراف الشعبية أو الشعبية والرسمية[43].
5- النقطة السابقة تجرنا إلى القول بضرورة أتفاق الجميع على تأسيس دولة مدنية دستورية ديمقراطية عادلة تضمن تمثيل الكل على أساس استحقاقات المواطنة في كل من الحقوق والواجبات، دولة قانونية ملتزمة بحقوق رعاياها الإنسانية والوطنية دونما تمييز عرقي أو طائفي أو سياسي [44].
6- لابد من إيقاف الخطاب الطائفي المتشدد المعلن في أغلب الفضائيات الإعلامية بشكل يثير النعرات الطائفية بين أبناء الطوائف المختلفة والمساهمة في خلق وإبراز خطاب معتدل (سواء كان سياسياً أو دينياً) يسعى إلى وضع مرتكزات حوارية بين الأطراف المختلفة لبناء مشروع سياسي وفكري حقيقي .
7- لابد من قيام جهد سياسي واجتماعي وثقافي عالي المستوى لتنمية الشعور بالهوية الوطنية لدى مختلف شرائح المجتمع مهما كانت انتماءاتهم العرقية والطائفية من خلال تعزيز مبدأ المواطنة في سياق دولة حديثة تحرص على ضمان احتياجاتهم الأساسية بأكبر قدر ممكن

بالشكل الذي يوقظ لديهم الإحساس الوطني وضرورة مقابلة حقوقهم بالواجبات الملقاة على عاتقهم إسهاماً منهم في إرساء أسس الدولة الحديثة.

8- لابد من بذل جهود مضنية في سبيل نزع إجماع عربي ممزوج بفتوى دينية بتحريم التقاتل بين إطراف ومكونات الشعب العراقي وتسخير كافة الطاقات الممكنة في سبيل وضع برنامج عربي مدروس لدعم ساسة العراق الجدد بعيداً عن أية لغة طائفية .

أن تحقيق كل ذلك من شأنه ولو بنسبة معينة أن ينهي الصراعات الحادة حول أزمة شرعية الدولة ، وأزمة استخدام العنف لإسقاط السلطة ، وأزمة شيوع الانتماءات والولاءات الضيقة على حساب الانتماء والولاء الوطني.

الخاتمة:-

تعد قضية الطائفية من أهم القضايا المثارة محلياً وإقليميا في الوقت الراهن، لذلك يكاد البحث فيها من أهم الخطوات الضرورية التي لابد أن تبدأ بعناوين الموضوعية والعلمية ونبذ كل العناوين التي تدعو إلى الانحياز لجانب أو جهة ما. نستنتج من خلال ماتقدم إن الطائفية قضية ومشكلة تنتج من مرض التعصب ورفض التعايش مع الآخر المختلف ومحاولة إقصائه عن كافة حقوقه الوطنية بسبب انتمائه لمذهب ديني أو فكر معين غالبا ما يبدأ بالتهميش وينتهي بالتضييق على حرياته الفردية إلى درجة التحكم في حق الممارسة الدينية الذي يعزز الشعور الطائفي لديه والذي يقوده إلى الاحتماء بجماعته واستخدام بعض الأساليب المادية من التكفير والتقتيل تجاه الأطراف الأخرى.إن أسباب بروز الطائفية وتداعياتها في العراق لا يمكن فصلها عن بعضها البعض أو الركون لعدد من العوامل دون غيرها، بل أن تظافر جميع العوامل الداخلية والخارجية، بدون شك، ساهم بشكل كبير في أبرازها وتضخيمها .إن محاولة تذويب مشكلة الطائفية وتداعياتها لابد أن يكون من خلال جهود جبارة مضنية من جانب الأطراف كافة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، ولا بأس أذا بدأنا من خلال التأكيد على أن الإسلام جاء للناس كافة فلا فرق بين طائفة وأخرى انطلاقاً من أن التعددية والاختلاف سنة من سنن الوجود الطبيعي استناداً إلى الآية الكريمة (

) الحجرات آية/13.

الهوامش:-

1- حليم بركات، المجتمع العربي في القرن العشرين، بحث في تغير الأحوال والعلاقات،(بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية ،2000)،ص.437.

2- غريب سيد أحمد ، الدين والطبقات الاجتماعية ، في عبد الباقي الهرماسي وآخرون، الدين في المجتمع العربي، ط2(بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2000)،ص166.

3- علاء اللامي، ملف خاص: الظاهرة الطائفية الدينية في العراق...هادي العلوي ،(انترنيت).

4- منير البعلبكي ، المورد الوسيط ،ط1، دار المجتبى، 2006، ص.520.

5-علاء اللامي ، مصدر سبق ذكره، (انترنيت).

6- حليم بركات، مصدر سبق ذكره، ص.76.

7-المازن كم الماز، الطائفية و إشكالية التغيير الاجتماعي ،منتدى الحوار المتمدن، **2/6/ 2007**، (انترنيت).

8- حسن درويش العادلي، العراق ومناشئ الصراع ، مجلة النبأ، ع71، حزيران- تموز، 2004 (انترنيت).

9- حسين درويش العادلي، الهوية العراقية وضرورات التشخيص والصيانة،(انترنيت).www.aliraqi.com

10-علاء اللامي ، مصدر سبق ذكره.

11- حسين درويش العادلي، المواطنة بين الولاء الوطني والولاءات المحورية الضيقة،(انترنيت).www.aliraqi.com

12- علي حسن الربيعي، تحديات بناء الدولة العراقية: صراع الهويات ومأزق المحاصصة الطائفية، في مجموعة باحثين،الاحتلال الأمريكي للعراق و المشهد الأخير ،سلسلة كتب المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، 2007، ص100-101.

13- برهان غليون ، الطائفية في الدولة والمجتمع ، مجلة المعرفة الإلكترونية في عددها 2006/8/17.
14- علي حسن الربيعي ، تحديات بناء الدولة العراقية....، مصدر سبق ذكره ،ص89.
15-أبراهيم العبادي، التعددية السياسية أرث الماضي ورهانات المستقبل ، في إبراهيم العبادي وآخرون، الإسلام المعاصر والديمقراطية،(بغداد ، مركز دراسات فلسفة الدين، 2004)،ص163.
16- محمد محفوظ، الحرية وقضايا الحوار في الراهن العربي، مجلة المنهاج ،صيف 2004، ص59 .
17- حميد فاضل ، إشكالية الطائفية السياسية في العراق بين الاستمرارية والإنكفائية ، مجلة كلية العلوم السياسية ، بغداد، ع 32 ، شباط، 2006، ص15.
18- منير شفيق ، الفكر الإسلامي المعاصر والتحدياتـ ط3، (تونس ، دار البراق،1991)،ص72.
19-عبد العظيم المهتدي البحراني، تجربة الوحدة والتعايش – ضرورة إسلامية وقيمة حضارية،(قم،مؤسسة عاشوراء، 2003)ص71.
20- علاء الحسون ، التحول المذهبي،(د.م،قلم الشرق،2000)،ص325.
21- السيد محمد الكثيري، السلفية بين أهل السنة والإمامية، ط2(بيروت ،دار الغدير،2004)،ص583.
22- فهمي هويدي، التمذهب والتعصب والتخلف ، في مجموعة باحثين، رؤى إسلامية معاصرة، كتاب العربي(45)، نشر مجلة العربي،الكويت ،2001،ص133.
23- محمد مهدي شمس الدين، أزمة تفعيل الفكر الإسلامي ، في مجموعة باحثين، الفكر الإسلامي المعاصر-مراجعات تقويمية، تحرير وحوار عبد الجبار الرفاعي، سلسلة آفاق التجديد، (دمشق ،دار الفكر،2000)،ص25.
24- مصطفى ملكيان، الدين وتطلعات الإنسان، مجلة قضايا إسلامية معاصرة، ع26، شتاء 2004، ص49.
25- محمد حسين فضل الله، تحديات الإسلام بين الحداثة والمعاصرة، محاضرة ألقيت بطرابلس،1998،ص50.
26- منير شفيق ، مصدر سبق ذكره، ص ص72-73.
27- خضر عباس عطوان، مستقبل ظاهرة العنف السياسي في العراق ، مجلة المستقبل العربي، ع330، أب، 2006، ص45.
28- حمزة الحسن، العنف السياسي في المملكة مصادره وأشكاله وآفاقه :
WWW.islamonline.net
29- علاء الحسون، مصدر سبق ذكره، ص212.
30- عبد الحميد الأنصاري، حول التشدد الديني ، في مجموعة باحثين ، رؤى إسلامية معاصرة ، كتاب العربي (45)، مصدر سبق ذكره، ص22.
31- محمد سعيد المخزومي، طائفية العقل العربي ومآسي الأمة، منتدى القرآن الكريم.
www.islamonline.net
32- مرتضى معاش، التواصل مع الآخر –تأصيل لمنهجية التعايش ، مجلة النبأ ، ع47 ،ربيع الثاني، 2000، ص25.
33- أنظر:- محمد محفوظ، مصدر سبق ذكره، ص58. وكذلك: غالب حسن الشابندر ، الآخر في القرآن ،(بغداد، مركز دراسات فلسفة الدين ،2005)، ص36.
34- حسين درويش العادلي ، العراق و مناشئ الصراع ، مصدر سبق ذكره. وكذلك: هاني فحص، تغيرات المحاور والأدوار في الشرق الأوسط وتفاقم الصراع المذهبي، شبكة النبأ المعلوماتية.
www.annabaa.org
35- علي حسن الربيعي ، مصدر سبق ذكره ،ص105.
36- حمزة الحسن، العنف السياسي في المملكة، مصدر سبق ذكره(انترنيت).
37- حسين درويش العادلي ، نظرات في الدولة العراقية ،www.aliraqi.com . كذلك:عزمي بشارة، في المسألة العربية مقدمة لبيان ديمقراطي عربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،2007، ص161.
38- ماجد الغرباوي، إشكاليات التجديد، كتاب قضايا إسلامية معاصرة،(بيروت ،دار الهادي، 2001)،ص36.
39-نقلاً عن:- هاني فحص ، مصدر سبق ذكره، (انترنيت).
40- محمد نفيسة وآخرون ، أبحاث في الوحدة الإسلامية ،(دمشق ، السلام للدراسات والنشر،1997)،ص42.
41- فالح عبد الجبار ، المحاور الإقليمية تؤدي لتأزم الوضع العراقي، نظمها مركز كارنيجي للشرق الأوسط،(انترنيت).
42- القذافي يقرر مقاطعة قمة الرياض، صحيفة آرام ، لندن، 2007/4/4، على موقع آرام الألكتروني. .
www.aaram.com
43- صلاح النصراوي، الطائفية : تحدي المنطقة الجديد ، جريدة الحياة ، في 2007/1/4.(انترنيت).
44- حسن درويش العادلي، العراق ومناشئ الصراع ، مصدر سبق ذكره،(انترنيت).